بين الاستدامة والاستقرار التشريعي: هل كثرة تعديلات الضمان الاجتماعي تخدم الهدف أم تضعفه؟
بقلم: مروان معايعه

يشكّل نظام الضمان الاجتماعي في أي دولة عقداً اجتماعياً طويل الأجل بين الفرد والدولة، يقوم على معادلة واضحة: يلتزم المشترك بدفع الاشتراكات خلال سنوات عمله، مقابل حق مستقبلي بالحماية عند الشيخوخة أو العجز أو الوفاة. وفي الأردن، يخضع هذا النظام لأحكام قانون الضمان الاجتماعي الأردني وتعديلاته المتعاقبة، التي هدفت في معظمها إلى تعزيز الاستدامة المالية وضبط الاختلالات الاكتوارية. ورغم أهمية الإصلاحات المقترحة في الحفاظ على الملاءة المالية للصندوق، إلا أن استمرار التعديلات بوتيرة متقاربة يثير تساؤلات مشروعة حول أثر ذلك على الاستقرار التشريعي وثقة المشتركين.

أولاً: الاستدامة ضرورة لا خلاف عليها
لا يمكن إنكار أن أنظمة الضمان في العالم تواجه تحديات حقيقية، أبرزها:
- ارتفاع متوسط العمر المتوقع.
- انخفاض معدلات النمو السكاني.
- توسع الاقتصاد غير المنظم.
- تقلبات العوائد الاستثمارية.

كل هذه العوامل تفرض مراجعات دورية لضمان بقاء النظام قادراً على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل. ومن هذا المنطلق، فإن التعديل التشريعي ليس أمراً سلبياً بحد ذاته، بل قد يكون واجباً وطنياً لحماية حقوق الأجيال القادمة.

ثانياً: أين تكمن الإشكالية؟
الإشكالية لا تكمن في مبدأ التعديل، بل في تكراره وقصر الفترات الفاصلة بين كل تعديل وآخر، خاصة إذا مسّ شروط الاستحقاق أو سن التقاعد أو نسب المنافع. فالضمان الاجتماعي بطبيعته نظام يعتمد على التوقع طويل الأجل. والمشترك عندما يخطط لتقاعده يبني قراراته على افتراض استقرار القواعد المنظمة لهذا الحق. وعندما تتغير هذه القواعد بشكل متكرر، يتولد شعور بعدم اليقين قد ينعكس سلباً على:
1. التخطيط المالي الشخصي.
2. قرارات الاستمرار في العمل.
3. الثقة العامة بالنظام.

ثالثاً: الأثر على الثقة المجتمعية
الثقة هي العمود الفقري لأي نظام تأميني. فإذا شعر المشترك بأن شروط اللعبة قابلة للتغيير في أي وقت، فقد يتراجع شعوره بالأمان الاجتماعي، وربما يضعف التزامه المعنوي تجاه النظام. والأخطر من ذلك أن تآكل الثقة قد يدفع بعض الفئات إلى تفضيل العمل خارج الإطار المنظم، ما يؤدي إلى تقليص قاعدة المشتركين، وهو عكس الهدف الإصلاحي المنشود.

رابعاً: الاستقرار التشريعي كعنصر من عناصر العدالة
الاستقرار التشريعي ليس ترفاً قانونياً، بل مبدأ أساسي في سيادة القانون. فالقواعد التي تنظم الحقوق المالية طويلة الأجل يجب أن تتمتع بقدر عالٍ من الثبات، مع اعتماد آليات انتقالية واضحة تحمي الحقوق المكتسبة أو التوقعات المشروعة.

ومن أفضل الممارسات الدولية في هذا السياق:
1. تطبيق التعديلات تدريجياً وعلى فترات زمنية ممتدة.
2. حماية المشتركين القائمين عبر قواعد انتقالية.(Grandfathering)
3. الإعلان المسبق عن أي تغييرات جوهرية قبل سنوات من نفاذها.
4. نشر الدراسات الاكتوارية بشفافية لتمكين المجتمع من فهم مبررات الإصلاح.

خامساً: المعادلة المطلوبة
إن التحدي الحقيقي ليس في الاختيار بين الاستدامة والاستقرار، بل في تحقيق التوازن بينهما.
فالإصلاح المدروس، القائم على بيانات اكتوارية واضحة، والمطبق تدريجياً، يعزز الثقة ويقوي النظام. أما التعديل المتكرر دون رؤية طويلة الأمد، فقد يضعف الأساس النفسي والاجتماعي الذي يقوم عليه الضمان.
خاتمة
يبقى الضمان الاجتماعي أحد أهم أعمدة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الأردن. والحفاظ عليه يتطلب إصلاحاً مسؤولاً، لكنه يتطلب بالقدر ذاته استقراراً تشريعياً يمنح المشتركين القدرة على التخطيط بثقة واطمئنان.

فالضمان ليس مجرد صندوق مالي، بل هو وعد اجتماعي طويل الأجل. وكلما كان هذا الوعد أكثر وضوحاً وثباتاً، كان النظام أكثر قوة وعدالة واستدامة.